



## خارج التغطية

### القابضون على جمر المبادئ

لها. وفي عالم السياسة في وقتنا الراهن صارت المبادئ أول ما يتم التضحية بها أمام حملات الترغيب والترهيب، فكم ضعفت عزائم الرجال وكم رخصت المبادئ والقيم والأخلاق فأصبحت معروضة في سوق المصالح بثمن بخس.. في هذا الزمن أصبح المتمسكون بجمر المبادئ والأخلاق يعيشون في غربة بين مجتمعات يتسابق أغلب أفرادها على حطام الدنيا من أموال أو مناصب أو سيادة زائفة.. الأزمة الحقيقية في أصلها هي أزمة أخلاقية حيث أصبح البعض لا يستحي من تناقض مواقفه ولا يخل من الدوس على قيم الحق والعدالة.

naserkmt@hotmail.com  
@abothamer123

د. ناصر خميس المطيري

يشهد الواقع السياسي العربي الراهن حالة من الاستقطاب واختلال المعايير فيطفو على السطح المتلونون وأصحاب المواقف المتقلبة، بينما يزوي أصحاب المبادئ والمواقف الصحيحة، فهل اختفى أصحاب المبادئ الصحيحة وهل تلاشت القيم من مجتمعاتنا العربية؟ يقول المجاهد عمر المختار: «صاحب المبدأ لا يفرط بمبدئه ولو عرضت عليه الدنيا بأكملها». لذا فإن المبادئ السامية، والقيم العليا، والعقائد الصادقة، والأخلاق النبيلة، تظل كلها مثلاً علياً، حبيسة في الأذهان، إلى



## حياد إيجابي

### التركيبة والمخصصات المالية

إذا كانت سوف تلغى الطبقة الوسطى وننتهي بطبقة شديدة الثراء تستأثر بكل شيء، وطبقة ضعيفة مثقلة بالديون والقروض والتي يعكس اتساعها حالة الخلل المجتمعي بل نذير لسقوط اي مجتمع تضعف فيه الطبقة الوسطى، لهذا حرصت الدول المتقدمة على الحفاظ على هذه الطبقة والتي بدورها تنقسم إلى عدة طبقات ما بين فقيرة ومتوسطة وثرية لاسيما لأصحاب المهن التقنية وطبقة المتعلمين. وتتساءل هنا اين وكيف سيكون شكل المجتمع الكويتي ضمن تلك المنظومة في ظل تلك الخطط التي تظهر من أن لآخر، وتصريحات تناقض بعضها بعضاً فيما يخص الحالة المالية للدولة؟ تلك الحقيقة يتطلع اليها المجتمع الكويتي لاسيما فيما يخص القلق ازاء المستقبل والذي يترجم من خلال الكثير من السلوكيات واهمها الحرص على شراء العقارات في الخارج والتعليم ونوعية التعليم، ما يلقي على عاتق البرلمان مسؤولية كبيرة تتمثل في حمل هذا القلق والبعد عن ثقافة الترفيع الآني والنظر للمستقبل. ويبقى السؤال الأهم.. ان تلك المخرجات البرلمانية ما هي الا تمثيل للقاعدة الشعبية ما يفتح تساؤلاً كبيراً حول أزمة التناقض المجتمعي ما بين الطموح والواقع.

أستاذة العلوم السياسية  
- جامعة الكويت  
mekaimi@hotmail.com

د. هيلة حمد المكيمة



## شمس النصيل

### الشعب العربي ليس قاصراً ولا معاقاً

فعل كل ذلك لأنها الأكثر تماسكا وتنظيماً وكفاءة والتزاماً وطنياً وقومياً. ظلت تلك الصورة مهيمنة، بصورة علنية أحياناً وغير علنية أحياناً آخر، حتى انفجرت الأرض العربية بحركات وثورات الربيع العربي، وظن الناس أن تلك الصورة ستتغير، وأن المؤسسة العسكرية - الأمنية ستراجع سبعين سنة من الأشكالات والأملات والتدخلات في كل صغيرة وكبيرة من الحياة السياسية العربية، وبالتالي ستعود إلى ممارسة مهماتها الأساسية في حماية الأوطان من أخطار الخارج، وفي المساهمة في حماية الأمن القومي العربي، وفي حماية الأمن الداخلي كجزء من منظومة حكم مدني ديموقراطي خاضع لدستور وقوانين ومؤسسات منتخبة.

لكن أحداث ماجرى في العديد من الأقطار العربية ابان العشر سنوات الماضية، وفي اللحظة الحالية التي نعيشها، أوضحت أن تلك المراجعة لم تتم، حتى ولو جرت محاولات متواضعة هنا وهناك. فتلك المؤسسة مازالت غير مقتنعة بأن الشعوب العربية قادرة على حكم نفسها بنفسها. مازالت تلك المؤسسة تشكل في قدرة القيادات المدنية على نقل المجتمعات الى بر الأمان والخروج من الجحيم الذي يعيشه الوطن العربي كله، وإن كان بنسب متفاوتة. ويشعر الانسان بالأسى والخجل وهو يرى ماجرى في العديد من المجتمعات الأفريقية، حيث اقتنعت العديد من المؤسسات العسكرية - الأمنية بتسليم السلطة الى القوى المدنية استجابة لصوت الملايين من الجماهير المطالب بالانتقال الى الديموقراطية. هذا بينما تتجاهل بعض المؤسسات العسكرية - الأمنية في العديد من الأقطار العربية هدير أصوات الملايين من المواطنين من رافعي شعارات الحرية والعدالة والكرامة الانسانية، بعد أن يسؤوا من امكانية أن يتم ذلك عن طريق المؤسسة العسكرية - الأمنية.

وحتى عندما تدعي بعض تلك المؤسسات بأنها ستحاز لمطالب الجماهير وستتعد عن أنظمة الحكم السابقة الاستبدادية الفاسدة الظالمة، تظل شهراً بعد شهر وسنة بعد سنة تراوغ وتلعب بعامل الوقت وتتقدم خطوة لتتراجع خطوتين، وذلك من أجل أن يتعب الناس ويصابوا بالملل والقنوط ويقبلوا باستمرار الدولة العميقة السابقة وقوى نظام حكمها الفاسد الناهب للخيرات.

هذا الليل الحالك الذي وصل الى مرحلة الشيوخوخة المريضة الضعيفة، أن له أن ينتهي ويتوارى ليحل محله نهار جماهير المواطنين، بحقهم في الحصول على الفرص والتجارب والنجاحات، وحتى امكانية الاخفاقات، تماماً مثل ما فعل الآخرون، دون وصاية أبوية أنانية مريضة لاتريد أن تتخلي عن هيمنتها وامتيازاتها وهولساتها.

د. علي محمد فخر



## إضاءات

### الفائقون من الوافدين والبدون أولى

ان يعطي مجالاً للمنافسة بين الطلبة وبين خدمات المؤسسات التعليمية وذلك لاننا بهذا الاقتراح لسنا بصدد استجلاب علماء او خبراء في التعليم بل هم طلبة عاديون لا يختلفون شيئاً عن ابنائنا من الوافدين والبدون الذين لا يلقون كفاءة علمية من غيرهم من الطلاب. ان تطوير التعليم العالي يأتي عبر ضرورة اقرار قانون الجامعات الحكومية بأسرع وقت ممكن حيث من شأن هذا القانون ان يزيد الفرص امام ابنائنا الطلبة كما من شأنه توفير فرص تعليم عال مميز لهم من خلال التوسع في انشاء الجامعات الحكومية مواكبة لخطط التنمية الطموحة التي تسير عليها البلاد. كما انه من شأن هذا القانون الاستثمار في الشباب ومنحهم الفرص التعليمية ذات الجودة العالية وذلك بعد انتقال كليات من جامعة الكويت الى مواقعها الجديدة وايضاً من شأن ذلك حماية ابنائنا الطلاب من خطر الاغتراب ومشاكله.

fayhan@annaharkw.com  
Twitter: @fahan\_alazmi

فيحان العازمي

يحصلوا على مؤهلات جامعية تليق بهم ثم يعودون الى بلادهم لكي يكونوا في الصفوف الاولى طلباً لخدمة ورفعة بلادهم. ان هؤلاء الطلبة الفائقين من خريجي الثانوية من البدون والوافدين ان تمت الاستفادة منهم في جامعات الكويت عبر استكمال تعليمهم فذلك سيكون افضل عشرات المرات من استجلاب طلاب وافدين من دول مجاورة فطلابنا خريجو الثانوية ليسوا اقل كفاءة ولا علماء من غيرهم وبالتالي هم احق من غيرهم في استكمال دراستهم الجامعية في الكويت التي تروا فيها ونشأوا بدلا من المعاناة والاغتراب الذي يلاقه الطالب الوافد او البدون في بلاد العالم هنا وهناك. ان تحسين مستوى التعليم في الكويت لا يتأتى عن طريق استقبال طلبة دول الجوار للدراسة في الكويت باعطائهم تسهيلات فيزا الطلاب كما ان هذا الاقتراح لا يمكن باي حال من الاحوال ان يطور من اداء الجامعات سواء الحكومية او الخاصة كما انه لا يمكن

في ظل مناقشة المستوى العام للتعليم أمس وتبني مقترحات استقبال طلبة دول الجوار للدراسة داخل الكويت واعطائهم تسهيلات عبر فيزا الطلاب واشارتهم الى ان هذا الاقتراح يطور أداء الجامعات الحكومية والخاصة بالاضافة الى انه يعطي مجالاً للمنافسة بين الطلبة وبين خدمات المؤسسات التعليمية وتوصية المجلس بدراسة التعليم العالي للاقتراح. فإن هذه المقترحات ان دلت على شيء فانما تدل على اننا لا ننظر الى مصلحة ومستقبل ابنائنا من الطلبة بقدر ما يهمننا في المقام الاول العلاقات الخارجية والمجاملات السياسية فقط فهذه القرارات ان أصبحت في حكم الواقع فاننا تكون قد كتبنا على الفائقين من ابنائنا وبناتنا من الوافدين والبدون من خريجي التعليم الثانوي بضياغ مستقبلهم حيث ان خريجي مدارسنا الثانوية من الوافدين والبدون اولى واحق من غيرهم بدلا من هجرة الآلاف منهم سنويا لاستكمال تعليمهم في الخارج حيث تحتضنهم بلاد الغربية لكي

